

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلها مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني 2013 واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في كانون الثاني 2018، وافقت الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يلي مجموعة من التوصيات المقبولة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (3) (4)

الإمارات العربية المتحدة

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 28 كانون الثاني 2013 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: آذار 2013.
- إعداد تقارير منتصف المدة: تموز 2016.
- المشاورات الوطنية: تموز 2016-آذار 2017.
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: آذار 2017-حزيران 2017.
- الاستعراض المقبل: كانون الثاني 2018.

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهود الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	وضع اللاجئين



مواصلة الجهود المبذولة في حق التعليم وتخصيص الموارد اللازمة لتعزيز هذا الحق وتحسين نوعية التعليم. مواصلة الجهود لتعزيز ثقافة "حقوق الإنسان" من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام.



مواصلة الجهود في تعزيز مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار وفي جميع المجالات. تنفيذ تدابير وإجراءات إضافية لدعم ضحايا العنف المنزلي.



تعزيز القدرة على الإشراف على ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين من خلال توظيف المزيد من المفتشين للإشراف على تنفيذ قوانين العمل. مواصلة دعم المبادرات والبرامج والصناديق الهادفة إلى دعم المشاريع الشبابية من أجل تحسين ممارستهم لحقوقهم الاقتصادية وتوفير فرص عمل. مواصلة بذل الجهود لتوفير المزيد من الحماية للعاملين في المنازل وتحسين الظروف المعيشية لهم.



مواصلة تحسين السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز العدالة والمساواة والتسامح بالإضافة إلى ضمان حقوق الإنسان للفئات المهمشة وبالأخص النساء والعمال الأجانب.



احترام الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وتقليل استخدام الإجراءات الجنائية للحد الأدنى ضد الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الحقوق.

متابعة المراجعات المستمرة للقوانين الوطنية لضمان اتساقها مع التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بولاية متينة ووفقاً لمبادئ باريس.

خفض عدد الجرائم التي يمكن يتم فرض عقوبة الإعدام عليها.

تكثيف الجهود لمكافحة جميع حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإطلاق آلية التحقق والرصد الوطني التي تسمح بتقديم الشكاوى أمام القضاء.



تكثيف التعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة قضايا حقوق الإنسان وتنسيق متابعتها وتنفيذها على أرض الواقع.

تنظيم المؤتمرات الإقليمية والدولية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان من أجل تبادل الآراء وأفضل الممارسات والتجارب في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.